**وصية من كتاب Any way للكاتب الأميركي Kent.M.Keith**

**لقد آثرت الإنقطاع عن الكتابة والظهور الإعلامي لمناقشة قضايا جوهرية تتعلق بما نعيشه كلبنانيين في هذه الحقبة السوداء من تاريخ لبنان،والتي حتى لا تُقارن بما يُروى عن ما تعرض له لبنان أبان الحرب العالمية الأولى،وذلك بسبب ان الناس لم تعد تُصدِّق ما يُقال إن كان على صعيد الأزمة السياسية أم المالية أم الأجتماعية! الجميع كفر من هذا الواقع الميؤوس منه،إذ ينطبق عليه القول المأثور "فالج لا تعالج". النظريات ما أكثرها والتراشق بين القيادات السياسية،أضحت المجلدات عاجزة عن توثيقه.لكن ما دفعني لكتابة هذه المقالة،هو أسفي لِما نعيشه اليوم من تزاحم الآراء المكتوبة والمتلفزة،التي تُعالج القضايا الشائكة ذات الصلة بتشكيل الحكومة،أو تلك المتعلقة بالأزمة المالية التي أوصلت الشعب اللبناني الى مرحلة اليأس من إمكانية إستعادة ما نُهِبَ من جنى عمره! حيث سأحصر هذه المداخلة فيما يتعلق بالأزمة السياسية،التي يسعى كل واحدٍ من إبداء رأيه الدستوري والقانوني فيما يتعلق بتلك الأزمة!لكن قلة قليلة جداً من هؤلاء تُبدي رأيها بتجرد كامل عن خلفيتها المذهبية أو السياسية،وقد غَفلَ هؤلاء مع تقديري لهم،ومنهم أساتذة كبار في القانون نحترم وسعَ ثقافتهم الدستورية والقانونية،أن الدساتير وجِدت لِتُطبق فيما هو لصالح الدولة والنظام والشعب،وليس التطبيق من زاوية طائفة ومذهب من يتولى السلطات الدستورية،فدور رئيس الجمهورية لا يمكن ان يكون تأمين مصلحة المسيحيين،ورئيس مجلس النواب لايكون لتأمين مصلحة الشيعة،ولا رئيس الحكومة لتأمين مصلحة السنة،هؤلاء تسلموا مناصبهم بهدف صون الوطن وتأمين سلامته،وليس للإنشِداد الى ما يهدف لصون مصالح طوائفهم!! هذا الرأي الصريح أقتبسته من الوصية الخامسة من ذاك الكتاب والتي تقول ما حرفيته:**

**“Honesty and frankness make you vulnerable.Be honest and frank anyway”**

**أي:"ان الصدق والصراحة يجعلانك عرضة للإنتقاد،كن صادقاً وصريحاً على أية حال".**

**هنا لابُدَّ من التوضيح أنني لا أتهم كل من يُدلي برأي يتعلق بالأزمة السياسية التي نعيشها،غير صادق وغير صريح!معاذ الله،لكن أُشدِّد على ان عدم إنعتاقه من الموجبات التي تفرضها عليه تبعيته المذهبية والسياسية على حدِ سواء،هي ما تجعله ينحرف عن التفسير الدستوري الذي من المفترض ان يكون للمصلحة العليا للبنان كدولة وككيان!نعم شِئنا أم أبينا تلك الآراء التي تُنشر أو تُبث،تخلق شرخاً كبيراً بين المواطنين – نحن بغنى عنه في مرحلة مؤشرات السقوط الكامل للدولة – إذ علينا مُصارحة الشعب ووضع الحقائق بتصرفه،ولأن مجال المقالة يضيق فيما هو مطلوب منا توضيحه للقارىء المثقف من الناحية الدستورية،سأتناول مسألة دقيقة،تلك التي يتداولها الإعلام مؤخراً قضية تعديل مرسوم الحدود البحرية للدولة اللبنانية مع فلسطين!! والبعض منهم يوصم العرقلة بالخيانة العظمى !تُرى هذا المطلب ألآ يعتبر في مصاف المصلحة القومية العليا للبنان وشعبه؟سؤال يطرح نفسه وبالتالي يحق لكل لبناني التساؤل عن خلفية هذه العرقلة،وانا اود ان أوضح للقارىء من خلال معرفتي المتواضعة بالقانون الدستوري، ان الصلاحيات التي يمنحها الدستور لكل السلطات الدستورية هي ليست صلاحيات شخصية تترك له إتخاذ القرار الملائم لتطبيق تلك الصلاحيات،بل هي صلاحيات يفرضها الدستور على من يتولى هذا المنصب أو ذاك لتحقيق النفع العام!فمن خلال هذه العجالة نقول ان اجتماع مجلس الوزراء "المستقيل" هو واجب في هذه المرحلة الدقيقة،وان مسألة تصريف الأعمال "بشكل ضيق" – وفق نص الدستور الذي وُضِع للتقيد بها في الظروف العادية،التي توقعها الدستور،وليس للتمسك بها في الظروف الإستثنائية والدقيقة من عمر الوطن – يجب عدم الإنحباس وراءها،هناك ثروة للبنان قد تضيع من جراء هذا التلكؤ في التعديل،وهذا الواجب الدستوري ينسحب على كل الوزراء ووجوب توقيعهم اليوم قبل الغد على هذا التعديل،لأن توقيعهم ناتج عن صلاحية دستورية وليست شخصية!!نعم الطائف كانت له حسنات لكن من مساوئه الكبرى انه لم يُلزِم كل السلطات الدستورية بالتوقيع على كل ما هو لمصلحة لبنان،أسوة بما فرضه على رئيس الدولة في هذا المجال. علينا ان نسعى للخروج من هذا المأزق بأسرع وقت ممكن ونترك جانباً خصوصياتنا السياسية والمذهبية ولنتطلع الى ما يخدم مصلحة لبنان،لأن الأوضاع لم تعد تتحمل التأجيل،الوطن ينهار والطبقة السياسية تقبع بين مقاعد المتفرجين،مُنكفئة عن الاضطلاع بما أوكله الدستور لها من صلاحيات. ختاماً اود الإعتذار مِمن قد يعتبر نفسه مقصوداً في مفردات هذه المقالة،وأنا اتفهم موقف كل منهم،لكن علينا - خاصة "أهل الفقه الدستوري" – ان لا نُطلِق مواقف ونتخذ آراء،نُدرك في عمقنا بأنه لو تجردنا من التبعيات الشخصية،لكنا أعطينا رأياً مُختلفاً،والى الذين يُفهم من خلال كتاباتهم وآرآئهم الدستورية والقانونية بأن المعرفة وقفت عند أبوابهم،نُذكرهم ببيت الشعر:"قل لمن يدعي بالعلم معرفة عرِفت شيئاً وغابت عنك أشياء".وذلك للحفاظ على أرث كبار الدستوريين اللبنانيين الذين كانت آرآهم منارة يُهتدى بها في لبنان والعالم،ودراساتهم تُدرّس في كبريات كليات الحقوق في لبنان وفي فرنسا! لنرحم الوطن وشعبه النازف،ولنضع نصب أعيننا صورة المآسي التي خلّفها الانفجار المشؤوم،وصور الضحايا التي سقطت،لا سيما الاطفال منهم،ولِننحني أمام براءة الطفولة التي سقطت،والذين هم بعليائهم في أحضان الرب حُكماً،ألم يقل الرب يسوع:"دعوا الأطفال يأتون ألي" لكن قطعاً مطلبه ليس عن طريق أنفجار مرفأ بيروت!! لبنان يموت وأهل السياسة في خبر كان.**

**البروفسور امين عاطف صليبا**

**رئيس هيئة الأركان الأسبق في قوى الأمن الداخلي.**